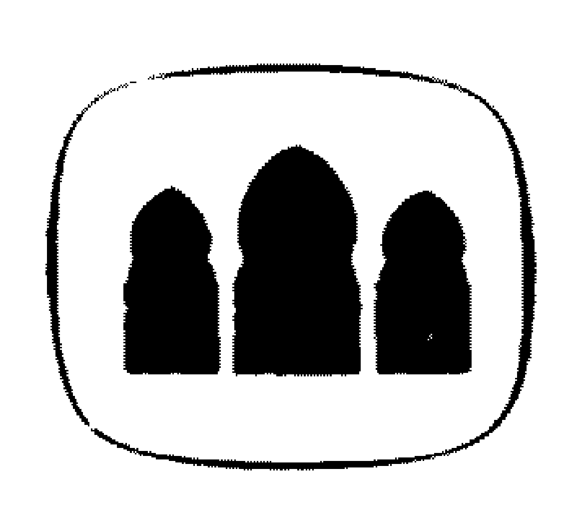


مجلة كلية الآداب و العلوم الانسانية
بمكناس



جامعة مولاي اسماعيل

العدد 3
1989

كلية الآداب و العلوم الانسانية
مكناس

مساهمة في دراسة تطور تجارة مكناسة في «العصر الوسيط»

ابراهيم القادري بوتشيش
كلية الاداب مكناس

ان مهمة الدارس لتطور تجارة مكناسة خلال العصر الوسيط، تعد عملية شاقة ومضنية لسببين : أولهما يتجسد في ندرة المصنفات المونوغرافية الخاصة بتاريخ هذه المدينة. أما ثانيهما فيتجلى في تشتت النصوص التي وردت بخصوصها في المدونات التاريخية، وكتب الجغرافيا والنوازل وغيرها من المصنفات على اختلاف مشاربها.

فاذا استثنينا الاسماء اللامعة التي دونت أخبار المدينة في الحقبة الوسيطة، كابن غازي، وابن جابر محمد بن يحي الغساني(1)، وأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد المهيمن الحضرمي(2)، نكاد لا نعثر — حسب اطلاعنا — على مصنف مونوغرافي يمكن الركون اليه، خلال كتاب صنفه ابن زغبوش(3)، في القرن السابع الهجري، وهو مؤلف يعد الآن في حكم المفقود، بينما جاءت كتابات ابن زيدان متأخرة عن الفترة التي نروم دراستها.

ومن المعلوم أن الكتابات الاجنبية لم تقتحم الموضوع بالمرة، واكتفت بمعالجة التاريخ السياسي للمدينة عبر اشارات باهتة في ثنايا تاريخ المغرب العام(4). بينما اسهبت في معالجة تاريخها في الحقبة الحديثة، خاصة في عهد المولى اسماعيل(5). في حين ركزت الدراسات المغربية على تاريخ المدينة في القرن 19 ومطلع القرن العشرين(6). أما حظها في العصر الوسيط، فلا يزال في طور البداية(7).

ولا يزعم الباحث لنفسه — في خضم هذه الصعوبات — القدرة على الالمام بكافة عناصر الموضوع، بقدر ما سيحاول القيام بمسح للتطور التجاري الذي عرفته المدينة في العصر الوسيط، انطلاقا من لم شتات النصوص التي تتقاسمها المصادر على اختلاف أنواعها، والارتكاز على قواعد منهجية محددة، تتمثل في مراعاة «شموليته الظاهرة المغربية»، والاستفادة من الاصول الواضحة في انارة ما غمض من الفروع، ومن ثم ربط الخاص بالعام ربطا جدليا، ثم الالتجاء الى المصادر الدفينة التي تعمل على حل كثير من اشكاليات التاريخ التجاري، بالاضافة الى ما يمكن أن تزودنا به بعض الكتابات الخلدونية من مفاهيم نظرية قد تساعد على فهم آلية التطور التجاري الذي عرفته مكناسة من العصر المرابطي حتى أواخر العصر المريني.

يغلب على الظن أن خمسة عوامل لعبت دورا موجها لتجارة مكناسة خلال العصر الوسيط وهي : 1) طبيعة الانتاج الفلاحي والصناعي. 2) ظروف الامن. 3) السياسة الضرائبية وموقف الدولة من التجارة. 4) منافسة الخبرة الاجنبية وخاصة اليهود. هذا مع اضافة عامل آخر بالنسبة للعصر المرابطي، يتجلى في الطابع العسكري الذي ميز المدينة منذ الفترة الباكرة من نشأتها.

انطلاقا من هذه العوامل، سنحاول تعقب التطور التجاري الذي شهدته المدينة خلال حقبة زمنية تمتد من بداية المرابطين حتى نهاية دولة بني مرين. فما هو أثر العوامل المذكورة في هذا التطور خلال العصر المرابطي أولا ؟

ان الاهداف العسكرية التي وجه من خلالها المرابطون اهتمامهم لمكناسة، جعل هذه الاخيرة لا ترق الى مستوى مدينة تجارية بالمعنى الصحيح. كما أن احاطتها بتحصينات قوية[8] جعلها منغلقة في وجه النشاط التجاري. وقد أكد أحد الباحثين[9] الطابع العسكري للمدينة في هذه الحقبة، مما يذكر بوضعية المدن الاوروبية في العصور الوسطى، والتي لم تكن قد تأهلت بعد لتلعب دورا تجاريا قبل القرن 12م.

وبالنسبة لطبيعة الانتاج الفلاحي والصناعي، سبق أن خرجنا من دراسات سابقة[10] بنتائج تدل على أن المواد الفلاحية والمصنوعات لم تكن معدة للتبادل، بمعنى أنها لم تكن انتاجا بضائعيا مهيئا للسوق الخارجي، بل وجه لاشباع الحاجات المحلية، باستثناء بعض المواد التي كانت وفرة كمياتها تفرض تصديرها للسوق الخارجية مثل الزيتون والقمح، ولذلك فان التجارة ستتيم بمحليتها وانغلاقها.

أما فيما يخص ظروف الامن، فان الدولة المرابطية ورثت عبئا ثقيلا من ارث الامارات التي قامت على أنقاضها، اذ أخفقت زناتة في حماية التجار والطرق التجارية[11]، بل ذهبت الى فرض ضرائب مجحفة على هؤلاء، فكان ذلك من أهم الدوافع التي حدت بالفقهاء – وكان أغلبهم يحترف التجارة – الى استدعاء المرابطين «لانقاذهم»[12].

ومن انصاف الحقيقة والتاريخ، أن المرابطين حاولوا في المرحلة الاولى من حكمهم تثبيت دعائم الامن والاستقرار في طول بلاد المغرب وعرضها. بل تجاوز طموحهم ذلك فيمموا وجههم شطر البحر المتوسط في محاولة لجعله طوع أيديهم، فلم يتورعوا على مقارعة القوى النصرانية، وقطع دابر قراصنتهم[13]. أسفرت هذه الجهود على نتائج محترمة على صعيد التجارة الخارجية والداخلية.

فعلى الصعيد الخارجي، أصبحت مكناسة بمعية مراكش في عداد الطرق الجديدة الرابطة بين الاسواق[14]. ونعتقد أن دورها على صعيد التجارة الخارجية كان بامكانه أن يكون أكثر فعالية لولا عدم تدهور الطريق التجاري الرابط بين السودان وفزان بسبب ما أصابه من عواصف رملية، ونظرة المرابطين الى المدينة على أساس أنها قلعة عسكرية أكثر منها تجارية.

وعلى أية حال، فان هؤلاء بجهودهم المتواضعة ــ مهدوا للدور الهام الذي ستلعبه المدينة في العصور اللاحقة.

أما على صعيد التجارة الداخلية، فان المصادر تتحدث ابتداء من العصر المرابطي عن أسواق محلية، خاصة السوق الديم أو سوق غبار، الواقع قرب قصر تزركين ــ محل اقامة الحاكم العسكري المرابطي ــ فوق أرض مرتفعة. وهو سوق أسبوعي، كان يعقد كل يوم أحد، ويتقاطر عليه سكان قلعة تاكرارت، وسائر الحوائر التي تقع بجانبه لتبادل السلع البسيطة. وفي هذا السوق، وجد مسجد يدعى مسجد أبي تميم[15]، وهو المسجد الذي دخل اليه المهدي بن تومرت ابان القيام بدعوته.[16] ودخول الزعيم الموحدي اليه حسبما نعتقد يدل على التجمع البشري الذي كان يحويه. ولو صدق هذا الافتراض، لامكن القول أنه كان يشهد حركة نشيطة. ولكن هل كان هذا التجمع يشمل التجار المحليين أو تجار المدن الاخرى ؟

إننا لا نجد من النصوص ما يثبت ورود تجار من مناطق أخرى قبل هذه المرحلة، مما يدل على أن تجارة مكناسة بقيت في ظل الحكم المرابطي محلية منغلقة، هذا في الوقت الذي ترد اشارات هامة عن أسواق أخرى كسوق أغمات

الذي كان يؤمه التجار من كل صوب وحدب، ويذبح يوم السوق أكثر من مائة ثور وألف شاة تنفق كلها في يوم واحد اذا صدقنا قول البكري[17]. وتعد هذه الشهادة، من الدلائل الواضحة على انفتاح هذا السوق بالمقارنة مع سوق الغبار في مكناسة.

ولا نعرف بالتدقيق طريقة التعامل بين التجار والمشترين، وما اذا كان التبادل يتم بينهم نقدا أو مقايضة وهو الارجح. غير أن بعض السلع المعروضة، تجعل المرء يستشف أن السوق كانت متقدمة نظرا لطابع التخصص الذي ميزها، حيث كان هناك سوق السلاح المعروف بسوق السرايرية في غرب قلعة تاكرارت، ـ قامت في الغرب الشمالي أسواق النجارين فالحدادين فالسقالين «القزادرية» فالسمارين[18].

ومهما كان الامر، فقد ظل هذا السوق يعرف حركة داخلية دائبة حتى أواخر عصر المرابطين. وعلى الرغم من تأزم الوضع بعد معركة أقليش، والضعف الذي أخذ يدب في جسد الدولة المرابطية، وانتشار حركة قطع الطرق[19]، فان السوق القديم أو سوق الغبار، حافظ على أمنه بفضل التحصينات القوية التي ضربت حوله. ولا غرو فان الموحدين لم يتمكنوا من اقتحامه أثناء مداهمتهم لمكناسة، الا عن طريق الخدعة، حيث تموهوا بزي المرابطين، فخرج التجار ــ باعة ومشترين ــ للقائهم اعتقادا منهم أن مددا وصلهم من لدن الامير المرابطي، فقتلوا عن آخرهم[20]. وهذا الحدث في حد ذاته ليعد خسارة كبيرة لطبقة التجار في مكناس خلال هذه المرحلة الباكرة.

أما بالنسبة للسياسة الضرائبية، فقد أسلفنا القول بأن المرحلة الاولى من حكم المرابطين لم تعرف سوى الضرائب الشرعية كالزكاة. غير أن المرحلة الثانية شهدت تحولا في هذا الاتجاه، وذلك بسبب الأزمة المالية التي تفاقمت منذ أواسط عهد علي بن يوسف.

وبالرغم من أن النصوص الخاصة بالضرائب التي فرضت على تجار مكناسة تعوزنا، فان النصوص العامة تبين بوضوح أنهم تعرضوا لضرائب باهضة، حيث فرضت المغارم والمكوس على كل السلع، بل ان الضريبة كانت تؤخذ أحيانا من البائع والمشتري على المواد، وتؤدي في كل مدينة مرت منها السلعة. وقد كانت القسوة والتعسف هما الطابع المميز لجباية الضرائب، حيث ترك أمرها للمتقبلين الذين كانوا يبعثون أكثر من شخص لجبايتها[21]، فضلا عن الضرائب اللاشرعية التي استحدثت كالمعونة والوظائف السلطانية[22]. وهذا ما يفسر تنديد ابن تومرت، وحملته الشعواء على الضرائب التي أثقل بها كاهل السكان، وضمنهم التجار[23]..

وفيما يخص تدخل العنصر الاجنبي في التجارة المكناسية، فالراجح أن هذا العنصر ساهم في انحطاطها، نظرا للاحتكار الذي مارسه، وان كنا نعدم من النصوص ما يكشف عن هذه الظاهرة بجلاء. الا أن تواجد الخبرة الاجنبية في مكناسة، مسألة لا يرقى الشك الى صحتها. فمن المعلوم أن علي بن يوسف «نفى» بعض الاسبانيين المعروفين بالنصارى المعاهدين الى مكناسة.[24] وقد عرف مقر سكناهم بدرب الفتيان[25]. وحسبنا دليلا على تأثيرهم في نشاط أسواق المدينة، وجود سوق الحدادين قرب درب يسمى درب «فيريو» وهي تسمية مأخوذة من كلمة Ferroe الاسبانية بمعنى الحديد[26]. كما نعتقد أن تواجد اليهود في مكناسة، بدأ في الحقبة المرابطية ولو أنه كان تواجدا شاحبا، ولم يظهر بكيفية جلية الا في العصرين الموحدي والمريني.

نخلص الى القول بأن التجارة في مكناسة خلال العصر المرابطي ظلت محدودة ومتميزة بطابع الانغلاق والمحلية، وأن السياسة الضرائبية، والازمة المالية التي تفاقمت في أواخر هذا العصر زادت من تحجيم دورها. فما هي الوضعية التي أصبحت عليها في عصر الموحدين ؟

من نافلة القول أن المرحلة الانتقالية من المرابطين الى الموحدين كانت وبالا على تجارة المدينة. فقد سبق ذكر ما تعرض له التجار في سوق غبار من بطش وتنكيل على أيدي الموحدين أثناء هجومهم على المدينة. ويبدو أن العنف الذي مارسه هؤلاء في سبيل الوصول الى السلطة أسفر عن نتائج وخيمة على الاوضاع الاقتصادية في المغرب بما في ذلك مدينة مكناسة. ويلخص أحد المؤرخين(27). هذه الاوضاع بقوله : «وغلت الاسعار، وعم الجور، وكثرت المحن بالعدوتين، وانقطع السفر والاسباب، وكثر النهب، وانقطعت الطرقات».

لكن، ما ان اجتازت المدينة هذه المحنة، حتى عرفت تجارتها تبدلا ايجابيا، فمنذ أن استقرت الامور، وثبت عود الدولة الموحدية، أخذ الجهاز الحاكم الجديد يعمل على تشجيع التجارة الداخلية حيث أكد الخليفة عبد المومن بن علي في «رسالة العدل» عزمه على حماية التجار، وتأمين الطرق، مهددا بقتل من يخالف هذا الامر(28). كما ألغى كل المكوس والمغارم والقبالات التي فرضت في العهد السابق.

وساهم عقبه في تطوير التجارة، فقاموا بتسليف التجار الاموال، كما بنوا الاسواق وجددوا بعضها وشيدوا الطرق والقناطر والفنادق، وجهزوا الصهاريج لتوفير المياه للتجار والمسافرين.

ولسنا بصدد عرض سياسة الدولة الموحدية الا من الوجهة التي تتيح كشف ما آلت اليه الحركة التجارية في مكناسة. فبقدر ما كانت الدولة تتدخل بثقلها لتشجيع التجارة، بقدر ما كان ذلك في صالح المدينة. ولا أدل على ذلك من المكانة المتألقة التي أصبحت تحتذها على الصعيد الداخلي بعد اختفاء دور أغمات(29)، خاصة بعد أن اضمحلت التجارة مع السودان نتيجة منافسة غانة، حتى غدت على حد تعبير صاحب كتاب الاستبصار(30) «مدينة جليلة فيها أسواق حفيلة» ونعتقد ان هذه الوضعية جاءت نتيجة الاصلاحات التي قامت بها الدولة الموحدية، وثمرة من ثمار الامن الذي أشاعته في عهد يعقوب المنصور الذي وصفت أيامه بأنها «درور أرزاق، واتساع معايش»(31) ولا غرو فان الامن بلغ دروته في عهد هذا «الخليفة، حتى أن المؤرخين أجمعوا على أن الضعينة كانت تخرج من بلاد نول الى برقة وحدها لا ترى من يعرض لها، ولا من يسومها بسوء(32). كما أن اهتمام هذا الخليفة بشؤون الرعية، وبالاخص شريحة التجار لعب دورا في هذا التطور الايجابي. وفي هذا الصدد يذكر ابن عذاري(33). أنه كان يكاتب العمال «بتأسيس الرعية وتوخي رضاهم في اقتضاء حقوقهم»، كما عنده العادة أن يدخل عليه أمناء الاسواق في كل شهر مرتين ليسألهم عن أسواقهم وأسعارهم.(34).

وبالرغم من أن بعض عمال مكناسة حاولوا الانحراف عن هذه الجادة في عهد الخليفة الموحدي الناصر، فقد استأسد هذا الاخير — كما تذكر المصادر — في تقليم أظافرهم واستصفاء أموالهم والالقاء بهم في غياهب السجون(35). ويخيل الينا أن تأسيس «دار الاشراف» في مكناسة خلال عهده(36) ينم عن رغبته في تنظيم أمور الجباية، وتجاوز السياسة الضرائبية الجائرة التي كان ينهجها بعض العمال.

ولا يخامرنا شك في أن مكناسة استفادت من هذه الاصلاحيات، وحسبنا أنها غدت مدينة عبور يمر عليها التجار الذاهبون من فاس الى سلا(37)، أو من فاس الى مراكش عبر تادلا(38).

ومن مظاهر هذا التطور أن سوق الغبار عرف نموا هائلا، حتى أن صاحب كتاب الاستبصار، عندما زاره سنة 587 هـ وجده قد تحول الى مدينة قائمة بذاتها تقرأ بها الخطبة(39). كما شيدت به الفنادق، وصار قبلة للتجار، وخرج من انغلاقه ليصبح سوقا للتبادل التجاري مصداق ذلك ما ذكره ابن غازي(40) معلقا على هذا التطور :

«وعمرت المدينة والحوائر والبسائط، ونفقت الاسواق، وقويت التجارة، وصار المسافرون ينزلون بالمدينة ويبيعون ويشترون».

ويعد الادريسي الذي عاصر هذه الفترة وثيقة هامة يمكن الاستناد عليها. فحينما يتحدث عن بني زياد يذكر أنها «مدينة عامرة ولها أسواق عامرة». ويؤكد على طابع التحضر الذي تميزت به تاورا فيقول بأنها «جامعة عامرة وأسواقها كثيرة». وفي شمال قصر أبي موسى، يذكر هذا الجغرافي انعقاد سوق كل يوم خميس، تجتمع فيه قبائل بني مكناسة، وهي سوق نافقة لما جلب اليها «ويقصد اليها من قريب وبعيد»(41)، وللامر مغزاه في الدلالة على انفتاح السوق واتساع اشعاعه.

ومن أسف، فاننا نفتقر الى نصوص محلية خاصة بمكناسة حول التعامل وطرائقه في هذه الاسواق، باستثناء بعض النوازل التي وردت حول اكتراء الدواب(42).

الا أن شمولية ظاهرة النوازل المغربية ــ اذ تم الاقتناع بها ــ يمكن ان تجلي بعض الغموض حول أنواع التعاملات الرائجة في أسواق مكناسة. وتؤكد هذه النوازل سيادة أربع طرق من التعامل التجاري : 1) البيع نقدا 2) الحوالة على الصرافين، 3) المقايضة، 4) السلف، وكان أكثر البيوع انتشار(43).

وكانت التجارة تتم عن طريق الشركة، وتنقسم بدورها الى ثلاثة أنواع : الاول وهو الذي يتساوي فيه الشركاء في رأس المال والعمل، فيقوم بالسفر طرف، ويقيم الاخر متصرفا في الاعمال، وكل مفوض من الاخر. الثاني يتمثل في اشتراك بعض التجار في ارسال أحدهم لجلب البضائع على أن يتقاسموها حسب رؤوس أموالهم. الثالث هو أن يقرض أحدهم لآخر مالا يتجر به مسافرا شريطة أن يكون الربح مناصفة(44).

كما عرفت الاسواق الداخلية كذلك الوسطاء في البيع ممثلين في البراحين الذين ينادون عن السلع، والدلالات اللائي يحملن بضائع التجار الى المنازل، ويتقاضين أجرا عن البيع، ثم المتصرفات اللائي يقضين حاجات النساء من الاسواق، كما وجد وسيط له أهميته وهو السمسار.

ومن المؤكد أن ظاهرة الاحتكار والغش قد وجدت في أسواق مكناسة، واما اقامة خطة الحسبة سوى دليل على ذلك.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية، فبالرغم من المكتسبات التي حققها الموحدون في البحر الابيض المتوسط، حيث أصبح لهم أسطول مرهوب الجانب، فان موقع المدينة لم يؤهلها لتلعب دورا هاما على صعيد التجارة البعيدة المدى. فضلا عن أن الحكم الموحدي لم يذهب بعيدا في تطوير تجارته الخارجية، خاصة في الناحية الشمالية التي توجد فيها مكناسة، وهذا راجع الى انهيار الطريق التجاري القديم الذي يذهب عبر فزان، في الوقت الذي أصبح الطريق المحاذي للساحل أكثر أهمية، وهذا ما جعل الموحدين يشرئبون بأعناقهم نحو أوربا رغم العداء الذي كانوا يناصبونه لبعض الدول هناك، والذي لم يمنع من تبادل المصالح الاقتصادية، ولذلك لم يجدوا غضاضة في تبادل السلع التجارية مع القوى النصرانية خاصة ممن اعتبروهم أهل صلح(45).

أما مع مدن الاندلس، فاننا نملك نصوصا حول الحنطة التي كانت تصدرها مكناسة لبعض المدن الاندلسية(46)، ولكن مع ذلك ظل دور المدينة شاحبا بالمقارنة مع الادوار الطلائعية التي اضطلعت بها المدن الساحلية.

يتضح مما سلف ذكره أن المدينة عرفت حركة تجارية عامة في المرحلة الاولى من عصر الموحدين. غير أن هذه الوضعية ستتغير مع الطور الانحداري الذي دخل فيه الحكم الموحدي منذ كائنة العقاب سنة 609 هـ. وساهمت ظروف متشابكة ومعقدة في المصير الذي آلت اليه.

فعلى الصعيد الامني، تعرضت مكناسة لفساد وعبث عرب بني رياح الذين ضاعفوا من غاراتهم[47]. كما استأسدت قبائل بربرية أخرى مثل بني فازاز وملاكته في مداهمتها بين الفينة والاخرى. ولم تستطع السلطة الموحدية المنهارة ردع هذه القوى المناوئة، وصد عدوانها.[48]

والى جانب انعدام الامن، انضافت ظاهرة أخرى زادت من تقليص النشاط التجاري، وتتمثل في المجاعات المتعاقبة، فابن أبي زرع[49]. يتحدث عن سنوات عجاف عصفت بالمغرب، وضمنه مدينة مكناسة سنة 617هـ، وهي سنة وصفت بأنها «عام الغلاء الشديد والقحط والجراد». كما يرد عنده ذكر مجاعة سنة 624 هـ التي بلغ فيها قفيز القمح خمسة عشر دينارا[50]، ثم سنة 630 هـ التي وصل فيها وسق القمح الى ثلاثين دينارا. وأخيرا سنة 635هـ التي اشتد فيها الغلاء حتى «أكل الناس بعضهم بعضا»[51]. وفي عهد الخليفة الموحدي المامون يذكر مؤرخ آخر[52] بأن «أكثر بلاد المغرب كانت غالية الاسعار بسبب كثرة الفتن والقحط، وبسبب عدم الحماة والانصار لتلك الجهات».

ومن المعلوم أن كل مجاعة تقترن بارتفاع الاسعار، الشيء الذي أثر على القدرة الشرائية للفئات الشعبية في مكناسة، ومن ثم أضر بالتجار، وهو أمر يفسر انحطاط التجارة في هذه الفترة.

الا أن هذا الانحطاط يفسر بظاهرة أخرى، تتجلى في دور اليهود في التجارة واحتكارها لانفسهم. فخلال العصر الموحدي تكثر الاشارات الى عملهم في التجارة خاصة الصيرفة، اذ كانوا يتولون مهمة تسليف التجار الاموال مقابل فائدة كبيرة تصل أحيانا الى 100%. ومما يرجع القول بأن اليهود كانوا يقرضون التجار كون هؤلاء — حسب ما يذكره أحد الباحثين —[53] أكثر الناس عملا في الذهب والفضة والصيرفة.

ان هذا الدور الذي لعبه اليهود، عمل على افقار تجار مكناسة وسحب البساط من تحت أقدامهم، مما يفسر عدم تكون طبقة تجارية محلية، وبالتالي عدم انجاز دورها التاريخي، الشيء الذي سيؤثر على صيرورتها، وهو ما سنناقشه انطلاقا من نظريات ابن خلدون.

ويتجلى العامل الثالث الذي ساهم في انحطاط التجارة المكناسية ابان الدور الانحداري للدولة الموحدية في الضرائب التي فرضت على الرعايا بما فيهم التجار. وتفيض المصادر في هذا الصدد بذكر المغارم التي وقع هؤلاء تحت طائلتها، من قبل الطغمة العسكرية التي أصبحت الجهاز المنفذ للسياسة الموحدية، مما أدى الى افقار التجار[54].

ويذكر الناصري[55] أن سكان مكناسة في أواخر العصر الموحدي أصبحوا يؤدون اتاوة لبني حمامة، وهي ضريبة ابتلوا بها دون مبرر. وعندما وصل الامير المريني عثمان بن عبد الحق الى مكناسة ألزمهم أداء «أموال معلومة يؤدونها اليه في كل سنة على أن يؤمن بلادهم، ويرفع عنهم الغارات، ويدفع عنهم أذى من كان يؤذيهم من القبائل»[56]. ولا يساورنا شك في أن التجار كانوا ضمن الشرائح الاجتماعية التي وقعت تحت ضغط هذه الضرائب.

من خلال هذا المسح العام لتطور التجارة في عصر الموحدين، يتبين أن هذه الاخيرة عرفت فترة من القوة والضعف حسب قوة الحكم المركزي وموقفه من التجار، وسياسته الضرائبية. فما هو المصير الذي آلت اليه في العصر المريني ؟

قبل معالجة تطور التجارة المكناسية في هذا العصر، تستلزم ضرورة تتبع مسارها الوقوف عند المرحلة الانتقالية من الموحدين الى المرينيين. فمن خلال النصوص المتوفرة عن هذه المرحلة، نستشف أن التجارة تضررت بفعل الغارات التي كانت تصبح وتمسي على مكناسة. وفي هذا الصدد تذكر بعض المصادر[57] أن الامير المريني أبا بكر نزل بعسكره بجبل زرهون، ودعا أهل مكناسة الى مبايعة الامير أبي زكريا بن أبي حفص، كان يومئذ صاحب افريقية، فحاصر المدينة وضيق على أسواقها «بمنع المرافق وترديد الغارات».

ومن القرائن على التدهور الذي عرفته التجارة في هذه المرحلة ما يذكره ابن غازي[58] عن جباية المدينة. فعندما يتحدث عن جبايتها في عصر الموحدين، يشيد بقوتها وازدياد قدرها لكن حين يصل الى الفترة الانتقالية هاته يقول : «ثم تفاقم الامر عند قيام بني مرين على الموحدين»، وهي عبارة توضح مدى التدهور الاقتصادي الذي عرفته الدولة الموحدية في مرحلتها الاخيرة، وذلك بسبب التزاماتها العسكرية تجاه المرينيين كما يؤكد ذلك الناصري[59]

بيد أن هذه الوضعية لم تستمر طويلا، فما ان صلب عود الدولة المرينية، وتأصلت جدورها في الحكم والسلطة، حتى بدأت فترة من الاستقرار السياسي. ومن الطبيعي أن يفرز هذا الاستقرار، ازدهارا على الصعيد الاقتصادي بما في ذلك التجارة.

وساهم في هذا الازدهار السياسة الاصلاحية التي نهجها السلاطين المرينيون الاقوياء، من أمثال أبي الحسن وأبي عنان. فالمصادر تذكر أن الاول أسقط كل الضرائب اللاشرعية من مكوس وقبالات. كما ألغى ضريبة كانت تفرض سابقا على التجار المتجولين. وبالمثل أزال عن الرعية ضرائب أخرى ساهمت في اغناء طاقتهم الشرائية. ولم يبق سوى على الضرائب الشرعية، فعين لاستخلاصها موظفين يرد من أسمائهم أبو العباس أحمد بن الحسن بن سعيد المديوني الذي استعمل في سماع الشكايات[60].

ومن مظاهر استفادتها بهذه الاصلاحات كذلك، مابناه فيها أبو الحسن من قناطر وسقايات، وكل ما من شأنه أن يسهل مأمورية التجار[63]. كما يرجع اليه الفضل في تزويدها بعدة فنادق، وانشاء زوايا بالقرب من الابواب التي كان يوليها هذا العاهل للتجار الوافدين على مكناسة.

وقد استغل الاهالي هذه الارضية التي أخصبتها تلك الاصلاحات، فأقبلوا على التجارة بشكل منقطع النظير[64]. وتلاقحت كل هذه الظروف لتجعل من مكناسة «مدينة جليلة فيها الأسواق الحفيلة»[65]. وهي عبارة تدل على تكاثر الاسواق في هذا العهد وتعددها. ومن الأسواق المحدثة يورد ابن غازي[66] اسم سوق الغزل.

والراجع أن هذه الاسواق حافظت على نشاطها بالرغم من الهزات العنيفة التي عرفتها الدولة المرينية فيما بعد. شفيعنا في هذا الاستنتاج ما أورده الحسن الوزان[67] عن سوق كان يعقد خارج المدينة كل يوم اثنين، يؤمه سكان المناطق المجاورة خاصة الاعراب الذين كانوا يأتون بأبقارهم وأغنامهم وسائر أصناف الماشية لبيعها، ثم يشترون السمن والصوف بثمن زهيد.

ولا يساورنا شك في أن نفس طرق التعامل التجاري السائدة في عصر الموحدين استمرت حتى هذا العصر.

وثمة مؤشر يبين مدى الرواج التجاري في مكناسة خلال العصر المريني وهو أنها كانت من بين المدن التي ضربت بها النقود المرينية.

ولا تعوزنا الادلة عما قام السلاطين المرينيون من تشجيع للمبادلات الخارجية اذ عقد أبو الحسن سنة 739 معاهدة سلمية تجارية في تلمسان مع وفد تلمسان مع وفد مملكة ميورقة. كما عقد أبو عنان معاهدات صلحية مع البرتغال، وبعض الامارات النصرانية في شمال اسبانيا[68]. الا أن الصراع الذي ظل مشتعلا بين المرينيين وبني عبد الواد أثر سلبا على هذه التجارة، ومن ثم نعتقد أن مدينة مكناسة لم تستفد كثيرا من التجارة البعيدة المدى.

وبعد انتهاء «الفترة الذهبية» من العصر المريني، بدأ الوضع يتغير تدريجيا، حيث تفاقمت مشكلات الدولة المرينية، واحتد صراعها مع جيرانها من الدول الاسلامية، فشدد المرينيون الخناق على التجار — وهي سنة سار عليها الحكام في أواخر دولهم — كما ضاعفت القبائل العربية هجوماتها على مكناسة. وبالمثل، لعب اليهود دورا خطيرا في تجارة المدينة، مما مهد الطريق نحو انحدارها.

بخصوص النقطة الاخيرة، تتحدث المصادر عن تواجد اليهود بكثرة في مكناسة ابان العصر المريني، وبالتالي تحكمهم في شؤونها. يقول الناصري[69]. متحدثا عن السلطان عبد الحق بن أبي السعيد : «ولما قرب من فاس، استشار هرون اليهودي فيما نزل به فقال اليهودي له : «لا تقدم على فاس لغليان قدر الفتنة بها، وانما يكون قدومنا على مكناسة الزيتون لانها بلدنا، وبها قوادنا وشيعتنا».

ان تواجد اليهود في مكناسة أثر سلبا على التجارة، لانهم كانوا هم المتحكمين الفعليين في شؤونها، مما حدا بالسلطان أبي الحسن الى التصدي لهم بدون هوادة، فأصدر ظهيرا يتعلق بيهود المدينة ويتضمن هذا الظهير أمرا لهؤلاء بألا يكلفوا الدائنين — يقصد تجار مكناسة وغيرهم من تجار المدن التي تدخل في المنطقة الممتدة من فاس وماوالاها من البلاد من سلا الى تازا — ما هو فوق طاقتهم، وألا يحتكروا الاسواق، وأن يكونوا على قدم المساواة مع التجار المسلمين، كما فرض عليهم أداء العشر[70].

غير أن هذا الاجراء لم يحل دون ضربهم للتجارة المكناسية، وتزييف النقود، بل ان مشكل اليهود ظل من المشاكل المزمنة التي تعرض لها جل سلاطين الدولة المرينية[71].

ورغم أن النصوص لا تسعف في المزيد من القاء الضوء على الدور الهام الذي قام به اليهود، فان اضرارهم بتجارة مكناسة عبر العصر المريني كان ضمن العوامل التي أسفرت عن ضعف التجارة بهذه المدينة.

غير أن هذا التدهور يفسر أيضا بانعدام الامن — الشرط الضروري لقيام نشاط تجاري — وفي هذا الصدد تبرز الاثار السلبية لدور قبائل بني معقل[72]، وكذا ضعف السلطة المركزية وعجزها عن القيام بحماية التجار في أواخر عهدها نظرا لانشغالها بمشاكلها الخاصة، ناهيك عن حركة قطع الطرق التي عمت طول بلاد المغرب وعرضها في هذه الفترة.

ونحن في غنى عن القول بأن السياسة المالية التي ابتدعها الحكام المرينيون الاواخر، ساهمت بدورها في توجيه الضربة القاصمة للانطلاقة التجارية التي شهدتها مكناس ابان عهد الازدهار. والقاعدة الخلدونية تقول بأن الدول في

آخر عهدها تكثر من الضرائب، وهو نفس ما وقع بالنسبة للدولة المرينية حيث أن الرعايا في عهد أبي سالم — وضمنهم التجار «استولت عليهم المغارم»[73].

ولا حاجة للاستطراد في ذكر الضرائب التي رزحت تحت كابوسها مختلف الشرائح الاجتماعية وعلى رأسهم التجار، ونقتصر على ايراد هذا النص البالغ الدلالة والذي أورده ابن غازي[74] عن مدينة مكناسة : «ثم تداركها الله سبحانه بدخول الامير أبي زكريا الوطاسي، وكان رضي الله عنه متمسكا بالدين، صحبا للخير... فأحسن الى أهلها، وعفى عن أهل الجفاء منهم، وأسقط كثيرا من الوظائف الظلمية». وهذه العبارة الاخيرة تكفينا مؤونة الكشف عما ابتلى به المشتغلون بالتجارة من ضرائب أنهكتهم، وأدت الى ضعف مردودية انتاجهم، وبالتالي ساهمت في انحطاط التجارة.

كما أن المجاعات التي حدثت بكيفية دورية، ساهمت في رسم هذا المنعرج الخطير. وقدر لها أن تشتد في أواخر العصر المريني حتى ان ابن أبي زرع[75] يسهب في اعطاء تفصيلات حول غلاء أسعار المواد الاساسية خلال مجاعة 724 هـ.

ومن المسلم به أن ارتفاع الاسعار يؤدي آليا الى انخفاض الطاقة الشرائية، وبذلك نحت التجارة نحو الانهيار، ولحق بها نفس المصير المحتوم الذي عرفته خلال العصرين المرابطي والموحدي.

الخلاصة هو أن تتبع مسار التطور التجاري في مكناسة من العصر المرابطي إلى أواخر العصر المريني يبين أنه كان تطورا بطيئا «عهديا»، بمعنى أنه كان يتغير حسب العهود قوة أو ضعفا، وذلك راجع لكونه ظل مرتبطا بالحكم المركزي، مفصولا عن قواعده الاجتماعية الاساسية. كما هو راجع أيضا الى بقاء التجارة محلية في أغلب الفترات التاريخية، وضعف صلة مكناسة بالتجارة البعيدة المدى، وأخيرا عدم تكون طبقة تجارية محلية قادرة على انجاز دورها التاريخي. ولكن : الا يمكن أن نجد في بعض المقولات الخلدونية بعض الادوات التي تمكننا من تفكيك خيوط هذا المشكل لمعرفة أسباب عدم تطور التجارة المكناسية في اتجاه تصاعدي ؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل يشكل الشق الثاني من هذا البحث.

سلف القول أن مكناسة لم تستفد من التجارة الخارجية. وحسب ابن خلدون فان التجارة لا تتطور الا بارتباطها بالتجارة البعيدة المدى التي يعتبرها «أعظم ربحا وأكفل بحوالة الاسواق»[76]، وهذه مقولة لها أهميتها في تفسير التطور البطيء الذي عرفته تجارة مكناسة.

أما بالنسبة للتجارة الداخلية، فان ابن خلدون يلخص الدواعي المؤدية الى تدهورها في العلاقة بين الدولة والتجار خاصة في فترات الازمات، فيذكر بأن الدولة عندما تضيف جبايتها تلجأ الى وضع مكوس وضرائب على الاسواق، أو تتدخل لمزاحمة التجار، مما ينجم عنه انعدام فرص التكافؤ فينقبض التجار عن نشاطهم، وتقل الجباية. فالى أي مدى تنطبق هذه المقولة على تجارة مكناسة ؟

اننا نمتلك — لحسن الحظ — سيلا من النصوص حول ما تعرض له سكان المدينة المذكورة — بما فيهم التجار — من مغارم من قبل بعض العمال الذين تعاقبوا على حكم المدينة[77] والملاحظ أن هذه الضرائب كانت تفرض في الطور الانحداري للدول التي تعاقبت على حكم المغرب وأدى الاجحاف بالضرائب الى انقباض التجار عن العمل، وهي نتيجة موضوعية يزكيها ما عرفته التجارة من تدهور، وبالتالي تصدق مقولة ابن خلدون.

بالرغم من أننا نعدم من النصوص ما يمكن أن يجيب اجابة شافية على هذا التساؤل، فان الوقائع التاريخية تنير ما يلق هذه المسألة من غموض، فتعرض التجارة للضرائب والمغارم ينهض حجة على افتقارهم لهذا الجاه الذي تحدث عنه ابن خلدون. أما المصادرات فقد حدثت خاصة في المراحل الانتقالية، في حين تبين نصوص أخرى أن بعض البيوتات الكبرى كانت تتمتع بثروة وجاه، ولكنها مع ذلك لم تلعب أي دور في تطوير تجارة مكناسة. ونذكر في هذا الشأن بيت أبي مدين الذي أقام فيها، وكان به يخالط الرؤساء وولاة الأمر(80). كذا الحال بالنسبة لبيت بني العافية(81) ولكننا لا نجد أي بيت من هذه البيوتات الثرية تساهم في نهضة المدينة.

وثمة تساؤل آخر يمكن أن يطرح من خلال النتائج التي توصلنا اليها في اطار البحث عن أسباب التطور الدائري للتجارة في مكناسة خلال العصر الوسيط وهو : لماذا لم تتبلور طبقة تجارية في هذه المدينة لتلعب دورها التاريخي عوض أن تتركه في يد السلطة المركزية ؟ هل يمكن أن نجد تفسيرا لهذا التساؤل من خلال طروحات ابن خلدون ؟

ان مؤرخنا يخلص في تحليله الى أن أي تاجر لا يتوفر على جاه يدرع به ويوقع الهيبة لا يمكنه احتراف التجارة(78). ويرى كذلك أن صاحب رأس المال أي التاجر، كلما بزغ نجمه، ونمت ثروته، زاحمته الدولة، وتحيلت عليه بسبب من أسباب المؤاخذة حتى ينتزع ماله ويصادر(79). ومثل هذه المصادرة تدفع بعض الاثرياء من خدمة الدولة الى الفرار نحو بلد آخر بما حصل بأيديهم من أموال الدولة، ويرون أن ذلك أهنأ لهم وأسلم في انفاقه فهل تنطبق هذه المقولات على تجار مكناسة في العصر الوسيط ؟

ويمكن تفسير التطور البطيء الذي عرفته تجارة مكناسة من خلال مقولة أخرى طرحها ابن خلدون، وهي مسؤولية الدولة وتدخلها في تحديد أسعار البضائع. فهو يرى أن الدولة بمجرد ما تأخذ بأساليب الحضارة، وتكثر من عوائد الترف، تقل جبايتها. وبكثرة الترف تكثر أرزاق الجند وعطاؤهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضربها على البياعات، ويفرض لها قدرا معلوما على الاثمان في الاسواق(82).

وفي اعتقادي أن هذه المقولة صالحة أيضا لتفسير ما عرفته التجارة المكناسية من تعثر. فيلجم حرية التجار في تحديد الاسعار، تكون دول المغرب في العصر الوسيط قد سحبت البساط من تحت أقدامهم ويتجلى هذا التدخل في تحديد الاسعار من خلال انشاء خطة الحسبة وأمناء الاسواق.

واذا كان الظاهر من انشاء خطة الحسبة، يتراءى أخلاقيا، فالواقع يثبت أن المحتسب كان موظفا يطبق ما تمليه عليه الدولة. ولا شك أن وجود محتسب مع «عدول» يقوم دليلا على تدخل الدولة في تحديد أسعار البضائع في الاسواق.

ومن ناحية أخرى، فان الاستطالة على بضائع الرعايا وشرائها منهم بثمن بخس، ثم اعادة بيعها لهم، ظاهرة حدثت في مكناسة. ذكر صاحب «الروض الهتون»(83) أن قوما يقال لهم القشاشون كانوا «يستطيلون على حظوظ الرعية، ويضيقون عليهم حتى يبيعوا منهم حظهم بثمن بخس، ويشتروا منهم حظ المخزن غاليا، فكأن الناس من ذلك في جهد عظيم ومحنة شديدة».

وهذه الظاهرة بعينها يشير اليها ابن خلدون في المقدمة، فيعتبر أن تدخل الدولة واجبارها على بيع السلع من الرعايا بأثمان بخسة ثم بيعها لهم بأثمان باهضة، يعتبر من بين عيوب التجارة واحدى العراقيل التي تعوق تطورها(84). ولاشك أن هذه المقولة تنسحب على ما سبق ذكره، وتفسر بالتالي لماذا ظلت متعثرة.

أما فيما يخص جباية مكناسة، فالتحليل البارع الذي قام به ابن خلدون ينطبق تماما عليها. فهو يرى أن جباية المدن تنقص في أواخر عهد الدول كنتيجة طبيعية لاساليب الترف والنعيم الذي تنغمس فيه الطبقة الحاكمة عندما تترفع عن عصبيتها. وفي هذا الشأن يقول ابن غازي[85] عن مكناسة : «ونمت هذه البلاد وعمرت، ولم تزل في نمو وقوة حتى انتهت مجابيها الى مائتين من الآلاف ثم اختلت أجور العمال، وأخذت في النقص منذ سنة كائنة العقاب» ومعلوم أن هذه الواقعة التي حدثت سنة 609 هـ كانت بداية انهيار الدولة الموحدية. والنقص في الجباية حسب المنظور الخلدوني يؤدي حتما الى كساد الاسواق، وهي نتيجة تدعمها الشواهد التي أثبتناها خلال العرض.

ولما كانت الاسعار تشكل عنصرا عاما من عناصر الاقتصاد، نحاول تشريح النظرة الخلدونية بخصوصها، ومدى انطباقها على مكناسة.

ان الاسعار في نظر ابن خلدون تختلف حسب العمران، فاذا كانت المدينة عامرة كثيرة السكان، فان أسعار المواد الضرورية تكون رخيصة، بينما ترتفع أثمان المواد الكمالية في حين أن العكس يحدث في المدن القليلة العمران.[86] وبما أن مكناسة تدخل ضمن هذا الصنف الاخير[87]، فان أسعار موادها الضرورية حسب التخريج الخلدوني ستكون مرتفعة، بينما تكون أسعار مواد الكماليات رخيصة. الا أن واقع الاسعار في مكناسة كما تبين ذلك النصوص لا تخضع كليا لهذه القاعدة اذ ظلت انعكاسا أمنيا لفترات الازدهار والانحطاط. فأحيانا تتحدث النصوص عن رخص كبير حتى أن الخوخ والمشمش مثلا كانت تلقى دون أن تجد من يشتريها.[88] وفي نفس الاتجاه يتحدث المراكشي[89] عن خير وأرزاق عمت في عهد أبي يعقوب الموحدي حتى أنه شبهها بالاعياد والاعراس. كما أن جباية مكناسة التي وصلت في عهد أبي الحسن المريني الى 120 مثقالا تقوم حجة على ما شهدته المدينة من رخاء انعكس على أسعارها.

غير أن الاسعار غالبا ما ترتفع في فترات الانحطاط، وهذا ما تذكره المصادر بنوع من الدقة فعندما يتحدث ابن أبي زرع[90] عن المجاعة التي عمت سائر مدن المغرب وضمنها مكناسة يحدد أسعار بعض المواد الضرورية كالتالي :

صحفة القمح : تسعين دينارا
مد القمح : 15 درهما
الدقيق : 4 أواقي بدرهم
اللحم : خمسة أواقي بدرهم
الزيت : أوقيتان بدرهم.

هذا الوجه المتناقض للاسعار، يفسر أزمة التجارة المكناسية لان غلاءها ورخصها الى حد بعيد، يؤثر سلبيا على التجارة، وهي قاعدة أشار اليها ابن خلدون كذلك، وتساعدنا في فهم ميكانيزمات التطور البطيء الذي عرفته تجارة مكناس.

الخلاصة العامة هو أن تجارة مكناسة خلال العصر الوسيط تميزت بتطور لولبي دائري بطيء، يمكن وصفه بأنه «عهدي» مرتبط أشد الارتباط بتغير العهود قوة وضعفا. ويعزى هذا الى كون التجارة المكناسية ظلت مرتبطة بالسلطة المركزية (المخزن) معزولة عن فئة التجار التي لم تتبلور. كما يعزى الى ضعف صلة مكناسة بالتجارة البعيدة المدى. ويبدو أن كتابات ابن خلدون، وما تضمنه مصنفه الناجح [illegible] من تنظيرات حول الاقتصاد الاسلامي والمدينة المغربية صالحة في معظمها كأداة لتفسير آليات التطور التجاري لمدينة مكناس خلال الحقبة التي ركزنا عليها الدراسة وربما في الحقب الاخرى كذلك.

الهــوامــش :

(1) ألف أرجوزة تعرف فيها بمدينة مكناسة تحت عنوان «نزهة الناظر» وهي من المصادر التي اعتمد عليها ابن غازي. انظر عبد العزيز بنعبد الله : معلمة المدن والقبائل. طبعة المحمدية ــ فضالة 1977 ص. 353.

(2) ابن سودة : دليل مؤرخ المغرب الاقصى ج 1. طبعة البيضاء 1960. ص 67 ويذكر أن هذا المؤرخ ألف في تاريخ مكناسة كتابا بعنوان «السلسبيل العذب من المنهل الأحلى» أهداه الى السلطان المريني أبي الحسن. وهو موجود ــ حسب المؤلف بخزانة القرويين في ثلاث كراريس تحت عدد 713 في مجموع.

(3) كان هذا المؤلف متوليا قضاء طنجة سنة 616 هـ عنوان كتابه هو «كتاب حول تاريخ مكناس». انظر : عبد العزيز بنعبد الله : م.س.ص. 353.

ويذهب الأستاذ محمد المنوني إلى تسميته بـ «التقييد في أخبار مكناسة». انظر بحثه الذي قدمه في ندوة الحاضرة الاسماعيلية الكبرى 16ــ19 أكتوبر 1986. ص. 16 من التبييض الذي كتبه وسلمه الي مشكورا.

(4) أنظر على سبيل المثال Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat. Tom I. Casa 1946 : TERASSE

وقد أوردنا في متن هذا البحث بعض الاشارات التي يشير بها الى هذه المدينة

(5) من بين المؤلفات الاجنبية التي ركزت دراستها في الحقبة الحديثة نذكر على سبيل المثال :

- BRUCAND (M) : L'architecture de la quasba de My Ismail à Meknes in, Etudes et Travaux d'Archeologie Casa 1980.

- BRAIT WAITE : Histoire des relations de l'empire du Maroc. Amsterdam 1731.

- ARNAUD : Monographie de la region de Meknes. Fevrier 1912.

(6) من بين الدراسات الاقتصادية التي عالجت اقتصاد مكناس في القرن 19، نذكر دراسة محمد اللحية في أطروحته لنيل ديبلوم الدراسات العليا تحت عنوان «الحياة الاقتصادية في مكناس في القرن 19» وقد أشار الباحث أثناء عرضه لجذور التطور الاقتصادي في مكناس قبل القرن 19 الى بعض ملامح هذا التطور في العصر الوسيط والبحث لازال مرقونا بالآلة.

(7) إذا كانت الدراسات الاقتصادية حول مكناسة في العصر الوسيط لازالت مغيبة، فإن بعض المجالات الاخرى قد أثيرت في الندوة التي نظمتها كلية الآداب بمكناس أيام 16ــ19 أكتوبر 1986 تحت عنوان «الحاضرة الاسماعيلية الكبرى».

(8) Loc. op.cit. p : 249 TERASSE

(9) المنوني : التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور ص 22. مجلة الثقافة المغربية. م 7 سنة 1972.

(10) سبق أن درسنا في موضوعين مستقلين التطور الفلاحي الصناعي في مكناسة من العصر المرابطي حتى أواخر العصر المريني ولحد كتابة هذه السطور لازال المقالان مخطوطان.

(11) Loc Op.cit p : 203 : TERASSE

(12) عز الدين أحمد موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري طبعة بيروت 1983. ص 164.

(13) حسن أحمد محمود : قيام الدولة المرابطية. طبعة القاهرة. ص 491

(14) عز الدين أحمد موسى. م.س.ص. 312ــ313.

(15) ابن غازي : الروض الهتون. طبعة الرباط 1952. ص 6

(16) البيدق : أخبار المهدي بن تومرت طبعة الرباط 1971 ص 25

(17) المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب طبعة الجزائر 1911. ص 197ــ199

(18) المنوني : التخطيط : ص 24.

(19) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 266.

(20) ابن غازي : م.س.ص.6.

(21) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 276

(22) البرزلي : نوازل البرزلي (مخطوطة) ص 157.

(23) ابن القطان : نظم الجمان. طبعة تطوان، ص 156ــ157.

(24) مجهول : الحلل الموشية ص 90 طبعة البيضاء 1979.

(25) المنوني : م.س.ص. 23.

(26) نفسه ص 24.

(27) ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى. طبعة الرباط 1972. ص 31.
(28) رسائل موحدية : 5—6. نقلا عن عز الدين أحمد موسى م.س.ص. 270.
(29) نفسه ص 313.
(30) مجهول : كتاب الاستبصار ص 187.
(31) المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب البيضاء 1978 ص 9—4.
(32) الناصري ج 2 طبعة البيضاء 1954 ص 198.
(33) البيان المغرب : القسم الموحدي طبعة بيروت البيضاء 1985. ص 173.
(34) المراكشي : م.س.ص. 409.
(35) ابن عذاري : م.س.ص 249. ويذكر أن جماعة من سكان مكناسة جازوا مشتكين لعاملهم أبو الربيع بن أبي عمران فتكل به وأودعه السجن
(36) المنوني : م.س.ص 36
(37) ياقوت الحموي : معجم البلدان ج 5 طبعة بيروت 181.
(38) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 313.
(39) مجهول : كتاب الاستبصار ص 188.
(40) الروض الهتون : ص 10.
(41) نزهة المشتاق ص 53.
(42) الونشريسي : المعيار المغرب ج 3 — 32 طبعة بيروت 1981. ص 351.
(43) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 295.
(44) نفسه ص 282—284.
(45) انظر التفاصيل عند عز الدين أحمد موسى : م.س.ص 277. وعن موقف الدولة الموحدية من التجارة الخارجية انظر نفس المرجع : ص. 273 وما بعدها.
(46) ياقوت الحموي : معجم البلدان ج 5 ص : 181
(47) ابن عذاري : م.س.ص. 351
(48) روض القرطاس : ص 273 — الذخيرة : ص 54.
(49) نفسه ص 274.
(50) نفسه ص 276.
(51) ابن عذاري : م.س.ص. 351.
(52) ابن أبي زرع : الذخيرة 60.
(53) عز الدين أحمد موسى : م.س.ص. 280—281.
(54) الاستقصاء : ج 2 ص 246.
(55) نفسه : ج 3 ص 10
(56) الناصري : الاستقصاء ج 3 ص 10.
(57) نفسه ص 12
(58) الروض الهتون : ص 12
(59) يذكر الناصري أن الرشيد الموحدي بعث قائده محمد بن واندين لعرب بني مرين، وعقد له على مكناسة، فأجحف بأهلها في المغارم. انظر م.س.ص.10.
(60). المنوني : ورقات عن الحضارة المرينية. طبعة الرباط ص. 90.
(61) نفسه : ص. 98—99.
(62) العمري : مالك الأبصار نقلا عن المرجع السابق ص 89—90.
(63) الناصري : م.س.ص. 177. ج 3.
(64) هل كان هذا وراء ما وصف به الحسن الوزان سكان مكناسة كلهم بأنهم «تجار أو نبلاء وصناع»، ومعلوم أن الوزان عاش في فترة لا تبعد كثيرا عن الفترة التي نعالجها إذ الراجح أنه توفي حوالي 957هـ انظر وصف افريقيا ج 1 ص 170.
(65) الحميري : م.س.ص 544.
(66) الروض الهتون ص 11
(67) وصف افريقيا ص 170

(68) المنوني : ورقات ص 99.
(69) الاستقصاء ج 4 ص 99—100.
(70) المنوني : ورقات ص 91.
(71) نفسه ص 99.
(72) الناصري : م.س.ج 4. ص 116. وكذلك ص 67.
(73) ابن الخطيب : نفاضة الجراب. ورقة 111 ب نقلا عن المنوني : ورقات ص 32.
(74) الروض الهتون ص 16.
(75) روض القرطاس ص 401
(76) المقدمة، طبعة بيروت 1979 ص 331.
(77) انظر ما ورد في العرض من نصوص حول الضرائب التي فرضت على التجار.
(78) المقدمة ص 330.
(79) نفسه ص 308.
(80) ابن الأحمر : بيوتات فاس الكبرى ص 65.
(81) نفسه ص 69.
(82) المقدمة ص 234.
(83) ابن غازي : الروض الهتون ص 9.
(84) المقدمة ص 242.
(85) الروض الهتون ص 12.
(86) المقدمة ص : 303
(87) أشرنا الى عدة نصوص تثبت خراب عمران مكناسة في بحث متنقل عن تطور الصناعة في مكناسة خلال نفس الحقبة.
(88) الوزان : وصف افريقيا ص 169.
(89) المعجب ص 371.
(90) روض القرطاس ص 401.

المصادر والمراجع المستعملة في البحث

أولا المصادر :

1 — ابن أبي زرع، أبو الحسن علي بن عبد الله (توفي عام 741 هـ) : الانيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. طبعة الرباط.

2 — ابن أبي زرع، الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية. طبعة الرباط 1972.

3 — ابن الاحمر، الامير اسماعيل بن يوسف (عاش في العصر الغرناطي) بيوتات فاس الكبرى. طبعة الرباط 1972 (دار المنصور للطباعة).

4 — ابن الخطيب، لسان الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد (توفي في فاس عام 776 هـ) : نفاضة الجراب، في علالة الاغتراب. نشر وتحقيق د. أحمد مختار العبادي. طبعة البيضاء (دون تاريخ).

5 — ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (تونس 732 هـ — القاهرة 808 هـ) كتاب المقدمة. طبعة بيروت 1979.

6 — ابن عذاري، أبو عبد الله محمد المراكشي (عاش بعد سنة 712هـ) البيان المغرب في أخبار الاندلس والمغرب — قسم الموحدين — تحقيق الاساتذة : محمد ابراهيم الكتاني — محمد زنيبر — محمد بن تاويت — عبد القادر زمامة. طبعة بيروت — البيضاء 1985.

7 — ابن غازي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد العثماني المكناسي (توفي عام 919 هـ) : الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون. طبعة الرباط 1952.

8 — الادريسي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن ادريس (سنة 493—560هـ) : وصف افريقيا الشمالية والصحراوية. قطعة مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. نشر هنري بيريس. طبعة الجزائر 1957.

9 — ابن القطان، علي بن محمد الكتامي (توفي سنة 629 هـ). نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان. تحقيق محمود علي مكي طبعة تطوان — المطبعة المهدية (دون تاريخ)

10 — البرزلي، ابو القاسم بن أحمد البلوي : جامع مسائل الاحكام فيما نزل بالمفتيين والحكام (مخطوطة الخزانة الحسنية رقم 4884).

11 — البكري، أبو عبد الله (432—487هـ) المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب. نشر دي سلان. طبعة الجزائر 1911.
12 — البيدق، أبو بكر بن علي الصنهاجي (عاش في النصف الأول من القرن السادس الهجري). أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين. طبعة الرباط 1971.
13 — الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي (توفي سنة 710 هـ) الروض المعطار في خبر الاقطار. تحقيق احسان عباس طبعة بيروت 1975.
14 — مجهول، (عاش في القرن الثامن الهجري) الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية. تحقيق عبد القادر زمامة وسهيل زكار. طبعة البيضاء 1979.
15 — مجهول، (عاش في القرن السادس الهجري). كتاب الاستبصار في عجائب الامصار : وصف مكة والمدينة وبلاد المغرب.
نشر وتعليق د. محمد زغلول عبد الحميد. طبعة البيضاء 1985.
16 — المراكشي، محيي الدين عبد الواحد محمد بن علي (مراكش 581—647هـ) : المعجب في تلخيص أخبار المغرب.
تحقيق وتعليق محمد سعيد العريان ومحمد العلمي البيضاء 1978 (ط 7).
17 — الناصري، أبو العباس أحمد بن خالد بن محمد (سلا 1250 — سلا 1315 هـ) الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى. الاجزاء : 2، 3، 4. طبعة البيضاء 1954.
18 — الوزان، الحسن بن محمد الفاسي المعروف بجان ليون الافريقي، (غرناطة 888 هـ 957هـ ؟) وصف افريقيا. الجزء الأول. ترجمة عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الاخضر. طبعة الرباط 1980.
19 — الونشريسي، أبو العباس أحمد بن يحيي (توفي سنة 915 هـ) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والاندلس والمغرب الجزء 3. طبعة بيروت 1981.
20 — ياقوت الحموي، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي (توفي في حلب في 20 رمضان 626هـ). معجم البلدان. الجزء الخامس. طبعة بيروت (دون تاريخ) نشر دار الكتاب العربي.

ثانيا : المراجع والدراسات الحديثة

21 — ابن سودة، عبد السلام عبد القادر المري : دليل مؤرخ المغرب الاقصى. الجزء الأول. طبعة البيضاء 1960.
22 — حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين. طبعة القاهرة 1957.
23 — عبد العزيز بنعبد الله : معلمة المدن والقبائل. (الملحق 2). طبعة المحمدية. فضالة 1977.
24 — عز الدين أحمد موسى : النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري طبعة بيروت 1983 (دار الشروق).
25 — المنوني، محمد عبد الهادي : التخطيط المعماري لمدينة مكناس عبر أربعة عصور مجلة الثقافة المغربية. العدد 7 سنة 1972.
26 — المنوني، محمد عبد الهادي : مدائن مكناسة القديمة من العصر الادريسي الى أواخر عصر الموحدين.
بحث شارك به ندوة الحاضرة الاسماعيلية الكبرى التي نظمتها كلية الاداب بمكناس من 16 الى 19 أكتوبر 1986. والنسخة المعتمدة في النسخة الشخصية للمؤلف (مرقونة على الآلة).
27 — ورقات عن الحضارة المرينية. طبعة الرباط — مطابع الاطلس (دون تاريخ).

ثالثا : المراجع الاجنبية : (بعضها اشتغل في مقدمة هذا البحث فقط).

ARNEAU (c d t) : La région de Meknès - B.S.G.M. 1916. N° : 2 — 28
ARNEAU (c d t) : Monographie de la région de Meknès. Février 1912. — 29
BRAIT WAITE : Histoire des relations de l'empire du Maroc. Amsterdam 1731. — 30
BARUCAND (M) : L'architecture de la quasba de My Ismaïl à Meknès. Etudes et travaux d'archeologie Case 1980. — 31
TERRASSE (H) : Histoire du Maroc des origines à l'établissement du protectorat. Tome 1 Casa 1946. — 32

الفهرس